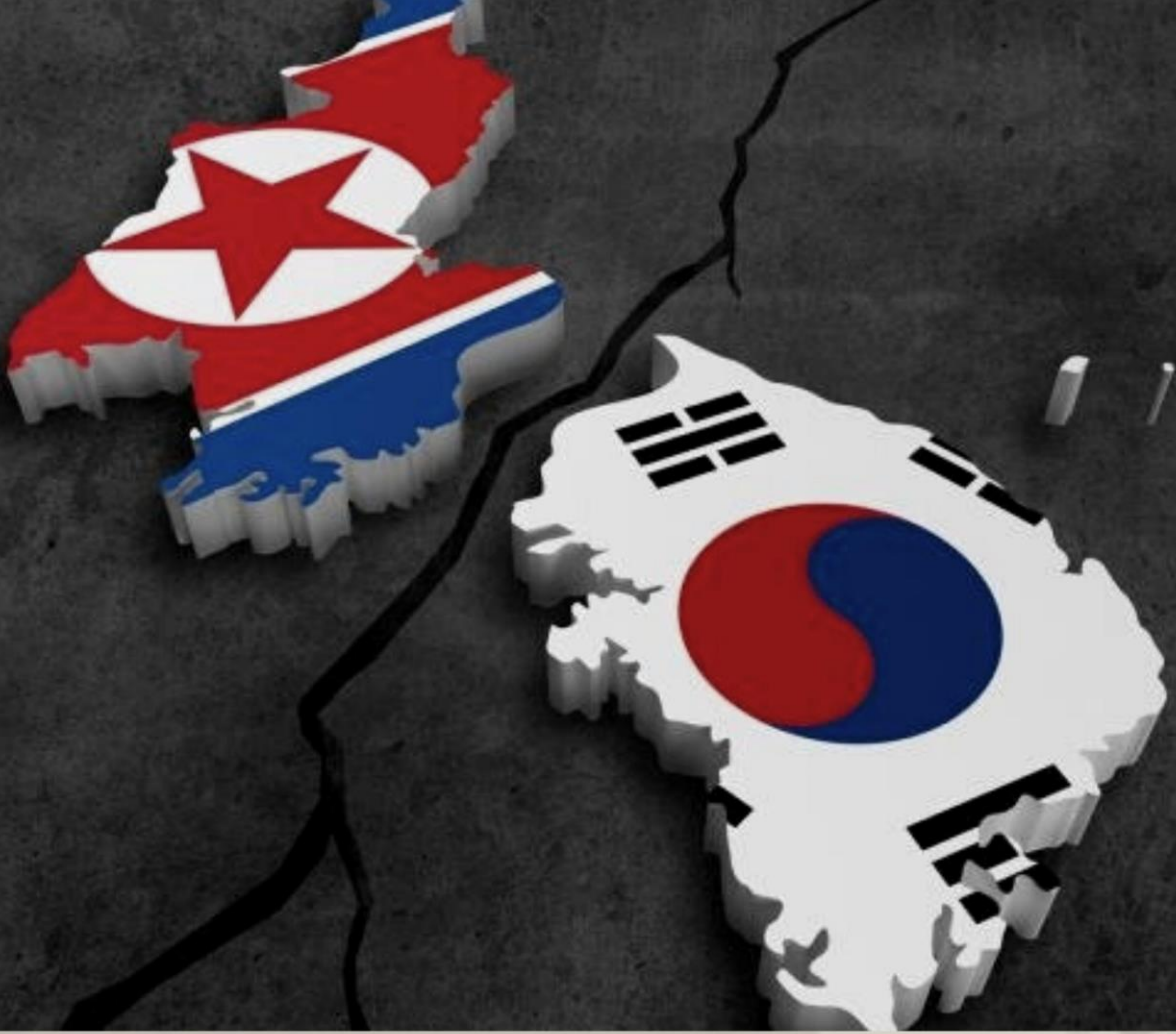


ترجمات

TRANSLATIONS

2023/4/28

45



مركز حصار بي للبحوث والدراسات الاستراتيجية / قسم الترجمة



خيارات كوريا الجنوبية النووية

FOREIGN AFFAIRS

BY JENNIFER LIND, DARYL G. PRESS

hcrsiraq@yahoo.com



Www.hcrsiraq.net

بغداد- الكرادة- العرصات الهندية- مجاور السفارة الصينية



+964781 0234002

خيارات كوريا الجنوبية النووية

Foreign Affairs

Daryl G. Press & Jennifer Lind

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

قسم الترجمة

٢٨ نيسان ٢٠٢٣

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الأبحاث والدراسات والمقالات والترجمات، إلا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً. وليس من الضروري أن تُعبر المقالات المنشورة عن وجهة نظر المركز، وأما تعبر عن وجهة نظر الباحث.



في كانون الثاني، اهتز التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية بسبب اقتراح الرئيس يون سوك يول المفاجئ: بلاده، وهي عضو ملتزم بالقانون في النظام الدولي وحليف رئيسي للولايات المتحدة، قد تحتاج إلى رادع نووي خاص بها. في الولايات المتحدة، كان العديد من خبراء السياسة الخارجية مذهولين. وجادلوا بأن ترسانة كوريا الجنوبية النووية غير ضرورية؛ لأن سيول تتمتع بحماية الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن البرنامج النووي الكوري الجنوبي من شأنه أن ينتهك معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ويزعزع استقرار شرق آسيا، ويعرض كوريا الجنوبية لعقوبات اقتصادية خانقة. بعد بضعة أيام، تراجع يون، معلنا أن البلاد لا تحتاج إلى أسلحة نووية بعد كل شيء. ويبدو أن الغضب قد هدأ.

المشكلة هي أن ملاحظة يون كانت صحيحة بشكل أساسي. إن التوازن النووي في شبه الجزيرة الكورية يتغير بطريقة عميقة. بفضل تطوير كوريا الشمالية للقدرات النووية بعيدة المدى، ستكون المدن الأمريكية قريباً في مرمى النيران خلال أي حرب في شبه الجزيرة. في الماضي، كان بإمكان واشنطن استخدام التهديد برد نووي أمريكي لردع كوريا الشمالية عن استخدام الأسلحة النووية ضد الجنوب، لأنه في أسوأ السيناريوهات، ستكون سيول وبوسان في خطر بدلاً من نيويورك ولوس أنجلوس. لكن الصواريخ الكورية الشمالية ستتمكن قريباً من الوصول إلى الولايات المتحدة بأكملها - مما يجبر صانعي السياسة الأمريكيين على التفكير في مدى رغبتهم في المراهنة نيابة عن حليفهم. ونتيجة لذلك، فإن الالتزام النووي الأمريكي تجاه كوريا الجنوبية يقوم بشكل متزايد على وعود من غير المرجح أن يتم الوفاء بها في حالة حدوث أزمة. لم يعد مجرد الطمأنينة كافية بالنسبة لسيول، وتحتاج الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية إلى تحديث استراتيجيتهما للردع النووي في شبه الجزيرة الكورية.

يكمن حل هذه المشكلة في تاريخ أوروبا خلال الحرب الباردة. عندما نشر الاتحاد السوفيتي أسلحة نووية يمكن أن تضرب الولايات المتحدة بشكل موثوق، أصبح حلفاء الناتو متوترين. بدأوا يتساءلون عما إذا كانت واشنطن ستخاطر بمواطنيها للدفاع عن أوروبا. ولم تهدأ هذه المخاوف بتجديد التعهدات بالتضامن من واشنطن. وبدلاً من ذلك، اختار حلفاء الولايات المتحدة في حلف



شمال الأطلسي (الناتو) من مجموعة من الخيارات على طول "سلسلة نووية"، من الأسلحة النووية الأمريكية المنتشرة في المقدمة، إلى المشاركة النووية، إلى الترسانات النووية الأوروبية المستقلة. وقد ساعدت هذه السياسات في الحفاظ على السلام في العقود التي تلت ذلك. اليوم، هذه الخيارات نفسها متاحة لكوريا الجنوبية. يجب على سيول العمل مع واشنطن لتعزيز ردعها لبيونغ يانغ وتوفير أساس أقوى للتحالف بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية على المدى الطويل.

كوريا الجنوبية حليف مهم للولايات المتحدة. تقع في منطقة حيوية استراتيجية من العالم، وهي ديمقراطية نابضة بالحياة مع اقتصاد سوق مزدهر وصناعة تكنولوجيا رائدة. وهي ترحب بالقوات الأمريكية في بلادها للعيش والتدريب في وقت السلم، وهي بارزة بين حلفاء الولايات المتحدة في مساهماتها الكبيرة في الدفاع عن نفسها.

خلق امتلاك كوريا الشمالية للأسلحة النووية في عام ٢٠٠٦ أزمة لسيول وواشنطن - لكنه لم يتحدى المنطق الأساسي للتحالف. سواء كانت مسلحة نووياً أم لا، إذا غزت القوات الكورية الشمالية كوريا الجنوبية، فإن الجيوش التقليدية الأمريكية والكورية الجنوبية المتفوقة إلى حد كبير ستكون قادرة على إيقافها. وإذا كانت كوريا الشمالية حمقاء بما يكفي لاستخدام الأسلحة النووية، فإن الولايات المتحدة سترد. يمكن لكوريا الشمالية أن تتبجح، لكن شن هجوم عسكري واسع النطاق سيكون هزيمة ذاتية. كانت بيونغ يانغ محاصرة.

بيد أن التطورات النووية الأخيرة في كوريا الشمالية تشكل تهديداً أكثر خطورة للحلف. بعد أن بدأت بحفنة من القنابل الانشطارية الصغيرة، تعمل كوريا الشمالية الآن على تطوير أسلحة نووية حرارية أكثر تدميراً إلى حد كبير. كما تختبر بيونغ يانغ صواريخ باليستية عابرة للقارات يمكن أن تصل إلى الولايات المتحدة. قبل عقد من الزمان، تطلب الدفاع عن كوريا الجنوبية من الولايات المتحدة المخاطرة بحياة الأفراد العسكريين الأمريكيين، وهو ثمن باهظ، لكن واشنطن كانت على استعداد لدفعه. اليوم، الدفاع عن كوريا الجنوبية يخاطر بفقدان العديد من المدن الأمريكية.



يمكن أن تندلع الحرب في شبه الجزيرة الكورية نتيجة لعدوان محسوب من قبل بيونغ يانغ، أو حادث، أو تصورات خاطئة، أو حتى انهيار جزئي للنظام الكوري الشمالي الذي يجبر كوريا الجنوبية على التحرك شمالاً. وبغض النظر عن أصول الصراع، فإن حكومة كوريا الشمالية ستشعر بضغوط قوية للوصول إلى أسلحتها النووية. ويمكن استخدام هذه الأسلحة بشكل هجومي، على سبيل المثال، لتدمير القوات التقليدية الكورية الجنوبية. على الأرجح، قد يتم استخدامها بشكل دفاعي - لإجبار كوريا الجنوبية والولايات المتحدة على وقف الحرب قبل أن يتمكنوا من الزحف على بيونغ يانغ. تعتمد كوريا الجنوبية على المظلة النووية الأمريكية لردع التصعيد النووي الكوري الشمالي. ولكن بما أن المدن في جميع أنحاء الولايات المتحدة تقع في نطاق صواريخ بيونغ يانغ، فإن الكوريين الجنوبيين، بشكل معقول جداً، يشككون في تأكيدات واشنطن بأنها ستقف إلى جانب سيول بغض النظر عن التكاليف. ومما لا شك فيه أن الكوريين الشماليين قد أجروا نفس الحسابات، ولهذا السبب استثمرت بيونغ يانغ في تطوير صواريخ يمكن أن تصل إلى الأراضي الأمريكية.

هذه التغييرات تتكشف تدريجياً. لا تزال قدرات بيونغ يانغ العابرة للقارات غير ناضجة. علاوة على ذلك، طالما أن الولايات المتحدة لديها قدرات فعالة في مكافحة القوة، يمكن لواشنطن أن ترد على هجوم نووي كوري شمالي على كوريا الجنوبية بضربة تستهدف ترسانة بيونغ يانغ النووية المتبقية. ولكن مع زيادة مدى وموثوقية وعدد صواريخ كوريا الشمالية، سيصبح من الصعب التوفيق بين التناقضات في قلب الالتزامات النووية الأمريكية تجاه سيول. تحتاج كوريا الجنوبية والولايات المتحدة إلى إيجاد استراتيجية جديدة للردع في شبه الجزيرة.

بعد الحرب العالمية الثانية، واجهت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون معضلة تعكس المشكلة التي تواجهها واشنطن وسيول اليوم. منذ تأسيسه في عام ١٩٤٩ - عندما كانت القوات التقليدية السوفيتية متفوقة - اعتمد الناتو بشكل أساسي على الأسلحة النووية الأمريكية لردع أي هجوم سوفيتي. كانت التهديدات النووية الأمريكية ذات مصداقية في البداية لأن الترسانة



النووية السوفيتية لم تستطع الوصول إلى الولايات المتحدة. إذا هاجم السوفييت أوروبا بقوات نووية أو تقليدية، تدمير الاتحاد السوفيتي - وستخرج الولايات المتحدة سالمة تقريبا.

لكن مصداقية الضمانات النووية الأمريكية تأكلت. طور الاتحاد السوفيتي قاذفات يمكن أن تصل إلى الولايات المتحدة وبني لاحقا صواريخ عابرة للقارات. لقد عبرت عتبة رئيسية في أوائل ستينيات القرن العشرين، عندما طورت ترسانة لم تعد القوات الأمريكية قادرة على نزع سلاحها بثقة. أصبح التهديد النووي الأمريكي الذي كان ذا مصداقية في يوم من الأيام موضع شك الآن. لماذا، بعد كل شيء، سترد الولايات المتحدة على هجوم سوفيتي على أوروبا إذا كان ذلك سيؤدي إلى هجوم نووي مضاد ضد مدنها؟ وكما سأل الرئيس الفرنسي شارل ديغول الرئيس الأمريكي جون كينيدي، هل حقا "ستقايض الولايات المتحدة نيويورك بباريس؟" سعى كينيدي وخلفاؤه إلى طمأنة حلفائهم بأنهم سيفعلون ذلك، لكن القادة الأوروبيين لم يقتنعوا. لقد تغيرت حسابات الردع في أوروبا.

لذلك تكيف التحالف. طور الناتو استراتيجيات لإقناع السوفييت بأن أي هجوم كبير سيؤدي إلى حرب نووية. أولا، احتفظت الولايات المتحدة بأعداد كبيرة من الأسلحة النووية التكتيكية في أوروبا لاستخدامها في زمن الحرب. عززت هذه الأسلحة مصداقية الحلف من خلال إعطاء الرئيس خيارات للدفاع عن الناتو دون الشروع في حرب نووية استراتيجية واسعة النطاق. إن غزو السوفييت من شأنه أن يؤدي إلى ضربات نووية تكتيكية على قواتهم العسكرية، وهو رد أكثر مصداقية من ضربة نووية أمريكية انتحارية على الأراضي الروسية. لا تزال الأسلحة النووية التكتيكية الأمريكية في أوروبا اليوم.

وكانت الاستراتيجية الثانية لتعزيز الردع النووي في أوروبا هي تقاسم الأسلحة النووية مع حلفاء الناتو. بموجب هذه الخطة، خزنت الولايات المتحدة أسلحة نووية في أوروبا للأوروبيين لاستخدامها في حالة نشوب حرب كبرى. تم تجهيز القوات العسكرية الأوروبية وتدريبها لإيصال الأسلحة النووية الأمريكية. والأهم من ذلك، وعدت الولايات المتحدة بنقل السيطرة على الأسلحة



إلى حلفائها إذا كانت الحرب وشيكة. من حيث المبدأ، يسمح هذا للحكومات الأوروبية باستخدام الأسلحة النووية للدفاع عن بلدانها حتى لو ترددت الولايات المتحدة في مواجهة التهديدات السوفيتية. ولأن الأسلحة لا تزال تحت سيطرة الولايات المتحدة في وقت السلم، فإن هذه السياسة لا تنتهك معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، التي تمنع الدول غير النووية من السيطرة على الأسلحة النووية.

اتبعت عضوان في الناتو استراتيجية ثالثة: الحصول على ترسانتهما النووية. طورت المملكة المتحدة أسلحة نووية في عام ١٩٥٢، قبل عدة سنوات من تعريض القاذفات السوفيتية بعيدة المدى الولايات المتحدة للخطر. كان قرار لندن مدفوعاً جزئياً بالمشاوف بشأن متانة التزام الولايات المتحدة. كما أن قرار فرنسا بنشر ترسانتها الخاصة في عام ١٩٦٠ كان مدفوعاً أيضاً بالشكوك حول تعهد الولايات المتحدة بالدفاع عن أوروبا.

والواقع أن مشكلة الردع التي واجهها حلف شمال الأطلسي أثناء الحرب الباردة تعكس معضلة كوريا الجنوبية اليوم. تعتمد كوريا الجنوبية على الولايات المتحدة لردع أي هجوم نووي - ولكن سيكون من الخطر للغاية، أو حتى غير المنطقي، أن تنفذ الولايات المتحدة التزاماتها النووية تجاه سيول إذا كان القيام بذلك قد يؤدي إلى تدمير المدن الأمريكية. في مواجهة هذه المشكلة قبل نصف قرن، قرر الحلفاء الأوروبيون أنهم بحاجة إلى أكثر من مجرد تأكيدات شفوية ورموز التزام من الولايات المتحدة، لذلك تبنا سياسات عبر السلسلة النووية. ويتعين على كوريا الجنوبية أن تنظر في الكيفية التي قد يطبق بها دليل الردع الذي يتبعه حلف شمال الأطلسي اليوم.

كوريا الجنوبية والولايات المتحدة لديهما مجموعة متنوعة من الخيارات. في أحد طرفي السلسلة المستمرة، يمكن للولايات المتحدة ببساطة أن تفعل المزيد للإشارة إلى التزامها تجاه الحلف، على سبيل المثال، عن طريق إرسال المزيد من حاملات الطائرات والغواصات لزيارة موانئ كوريا الجنوبية أو تحليق المزيد من الطائرات ذات القدرة النووية فوق شبه الجزيرة. ويقال إن المسؤولين الأمريكيين والكوريين الجنوبيين يتحدثون الآن بمزيد من التفصيل عن الخطط النووية - وهو أمر



قاومته واشنطن في الماضي. اقترح بعض المحللين الأمريكيين إنشاء نسخة أمريكية كورية جنوبية من مجموعة التخطيط النووي التابعة لحلف الناتو لإضفاء الطابع الرسمي على المناقشات حول الردع في شبه الجزيرة الكورية.

ومع ذلك، فإن هذه الخطوات رمزية إلى حد كبير وتفشل في معالجة مشكلة الردع الفعلية. إن التحدي الذي يواجه الردع ليس الافتقار إلى التقارب في العلاقة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، ولكن حقيقة أن الانتقام نيابة عن حليفها سيتطلب من الولايات المتحدة المخاطرة بتدميرها. وسينظر إلى مثل هذه الوعود بتشكك، حتى عندما تصدر للأصدقاء المقربين. في خمسينيات القرن العشرين، لم يكن لدى الولايات المتحدة حلفاء أقرب من شركائها الأوروبيين، لكن تأكيدات واشنطن لم تكن كافية لإقناعهم بالتزامها بأمنهم.

ومن الخيارات الأخرى على طول السلسلة النووية أن تطلب سيول نشر قوات نووية أمريكية في كوريا الجنوبية، التي استضافت ترسانة صغيرة من الأسلحة النووية التكتيكية الأمريكية خلال الحرب الباردة. ومن شأن مثل هذه القاعدة الأمامية أن تشير إلى استعداد واشنطن لاستخدام تلك الأسلحة إذا لزم الأمر، وستمنح الرئيس الأمريكي المزيد من الخيارات لشن ضربات تكتيكية إذا استخدمت كوريا الشمالية أسلحة نووية ضد الجنوب. ومع ذلك، فإن هذا الخيار سيواجه في النهاية نفس القيد: الانخراط في حرب نووية تكتيكية في دفاع كوريا الجنوبية من شأنه أن يعرض البر الرئيسي للولايات المتحدة لخطر جسيم.

وثمة خيار آخر على طول السلسلة النووية هو المشاركة النووية، على غرار سياسة حلف شمال الأطلسي. ويشمل هذا النهج وضع أسلحة أمريكية في كوريا الجنوبية، وتجهيز الطائرات الكورية الجنوبية لحملها، وتدريب الطيارين الكوريين الجنوبيين على استخدامها. والأهم من ذلك، أن اتفاق تقاسم الأسلحة النووية يستلزم وعدا من الولايات المتحدة بنقل السيطرة على تلك الأسلحة إلى كوريا الجنوبية في حالة وقوع هجوم كبير. فمن ناحية، من شأن المشاركة النووية أن تجعل الردع أكثر مصداقية. إذا نقلت واشنطن، خلال الأزمة، أسلحة إلى سيطرة سيول، فيجب على



كوريا الشمالية أن تتوقع من الجنوب الدفاع عن نفسه إذا تعرض للهجوم. لكن الكوريين الجنوبيين قد يشككون فيما إذا كان الأمريكيون سيعطونهم الأسلحة بالفعل. وبالتالي فإن تقاسم الأسلحة النووية مع كوريا الجنوبية يعتمد على افتراض ضعيف بأن قادة الولايات المتحدة حذرون للغاية في استخدام الأسلحة النووية للرد على هجوم كوري شمالي ولكنهم جريئون بما يكفي لتميرير تلك الأسلحة إلى كوريا الجنوبية في خضم الأزمة.

إن المشاركة النووية ليست حلاً مثالياً لمشكلة الردع المتنامية، ولكنها قد تكون جزءاً من الحل. فقد يكون، على سبيل المثال، الخيار الأكثر احتمالاً لتوليد الدعم الدبلوماسي من الشركاء الرئيسيين. قد يتردد أعضاء الناتو الذين يستفيدون من اتفاقيات المشاركة النووية الخاصة بهم في انتقاد نفس الخطة لكوريا الجنوبية - وهي عضو في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في وضع جيد يواجه تهديدات من دولة منبوذة مسلحة نووياً. وعلاوة على ذلك، يمكن النظر إلى ترتيب تقاسم الأسلحة النووية على أنه خطوة مؤقتة نحو قدرة نووية مستقلة. ومن شأن هذا الترتيب أن يوفر لكوريا الجنوبية تدريباً وتخطيطاً قيماً للعمليات النووية. وبهذا المعنى، فإن المشاركة النووية هي بديل لردع كوري جنوبي مستقل وتحذير من أن تصرفات كوريا الشمالية تدفع سيول نحو امتلاك القنبلة.

الخيار الأخير بشأن الاستمرارية النووية هو الخيار الذي اتخذته البريطانيين والفرنسيون خلال الحرب الباردة: تطوير ترسانة نووية مستقلة. ومن شأن هذا الخيار أن يزيد من الردع في شبه الجزيرة الكورية لأن بيونغ يانغ ستفهم أن سيول سترد في حالة استخدام كوريا الشمالية للأسلحة النووية ضد الجنوب. وجد استطلاع للرأي أجري عام ٢٠٢٣ أن أكثر من ٧٠ في المائة من الكوريين الجنوبيين يفضلون امتلاك ترسانة نووية مستقلة.

والأهم من ذلك أن هذا الخيار قانوني بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. تنص المعاهدة على أنه يمكن لأي عضو الانسحاب إذا "أدت الأحداث غير العادية، المتعلقة بموضوع هذه المعاهدة، إلى تعريض المصالح العليا لبلده للخطر". إن التهديد من كوريا الشمالية يزيل



بسهولة حاجز انسحاب سيول القانوني من المعاهدة. انتهكت كوريا الشمالية اتفاقية نزع السلاح النووي الكورية لعام ١٩٩٢، والعديد من قرارات مجلس الأمن الدولي الملزمة قانوناً، والإطار المتفق عليه لعام ١٩٩٤، الذي التزمت فيه بتجميد برنامجها لتطوير الأسلحة النووية. وتواصل كوريا الشمالية اختبار الأسلحة النووية والقذائف، في تحدٍ لمزيد من قرارات مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، يصدر الزعيم الكوري الشمالي كيم جونج أون بانتظام تهديدات نووية ضد كوريا الجنوبية وشركائها. وسوف تحتاج كوريا الجنوبية ببساطة إلى تقديم إشعار قبل ثلاثة أشهر، وبعد ذلك سوف تكون حرة قانوناً في محاكاة فرنسا والمملكة المتحدة وبناء ترسانة متواضعة من أجل ردع الهجمات النووية.

الخياران الوسطان - الأسلحة النووية الأمريكية المنتشرة في الأمام وتقاسم الأسلحة النووية - هما أفضل الخيارات المتاحة لسيول. تحتاج كوريا الجنوبية إلى أكثر من مجرد ضمانات رمزية من الولايات المتحدة. وقد تكون القدرة النووية المستقلة تغييراً مفاجئاً للغاية دفعة واحدة، نظراً للقاعدة العالمية ضد الانتشار. ومع ذلك، فإن هذا الخيار هو خيار تتخذه كوريا الجنوبية، كدولة ذات سيادة وملتزمة بالقانون، من الناحية المثالية، بالتشاور مع واشنطن.

ويعترف خبراء الأمن القومي الأمريكي بشكل متزايد بتحديات الردع المتزايدة في شبه الجزيرة الكورية، لكنهم يعارضون كل التغييرات باستثناء الرمزية. يجادل منتقدو المشاركة النووية والترسانة النووية الكورية الجنوبية المستقلة بأن هذه الخيارات ستشكل توجيهاً خاطئاً مكلفاً للموارد بعيداً عن القوات المسلحة التقليدية.

لكن كوريا الجنوبية دفعت بالفعل الكثير من تكاليف ترسانة نووية. لديها ١٤ مطاراً عسكرياً ومئات من ملاجئ الطائرات المحصنة، وهي مناسبة لتخزين الأسلحة النووية. كما تمتلك العشرات من الطائرات المقاتلة من طراز F-15 و F-16، والتي يمكن استخدامها لحمل قنابل نووية. والجدير بالذكر أنها تنشر أسطولاً من غواصات الصواريخ الباليستية، المسلحة حالياً بأسلحة تقليدية. يمكن تعديل صواريخ هذه الغواصات لتحمل رؤوساً حربية نووية. بالنسبة لأي بلد نووي، يكمن



جزء كبير من تكلفة القدرات النووية في تطوير أنظمة التسليم. وقد اشترت كوريا الجنوبية بالفعل العديد من هذه الأسلحة.

ويحذر منتقدون آخرون، مثل بروس كلينغرن، الخبير الكوري في مؤسسة التراث، من أن الانسحاب من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية سيكون له عواقب وخيمة على اقتصاد كوريا الجنوبية. وستفقد البلاد القدرة على الوصول إلى الصادرات النووية التجارية من أعضاء المجموعة الدولية لموردي المواد النووية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على برنامج الطاقة النووية المدنية في كوريا الجنوبية. تمثل الطاقة النووية ١٥ في المائة من استهلاك الطاقة في كوريا الجنوبية، مما يعني أن الاضطرابات ستطلب زيادة الاعتماد على الوقود الأحفوري ومصادر الطاقة المتجددة.

بيد أن الانسحاب من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لن يكون ضرورياً إلا إذا اختارت كوريا الجنوبية تطوير ترسانة نووية مستقلة بدلا من خيار آخر على طول السلسلة النووية. علاوة على ذلك، إذا انسحبت سيول من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يمكن التغلب على الاضطرابات الاقتصادية. والواقع أن العقاب من قبل مجموعة موردي المواد النووية من الممكن أن يعزز الصناعة النووية المدنية في كوريا الجنوبية في الأمد البعيد. واجهت الهند سنوات من الاستبعاد من شبكات موردي مجموعة موردي المواد النووية، والتي وفقا للعالم النووي سيغفريد هيكر حفزت الابتكار وساعدت الهند على أن تصبح رائدة في بعض التقنيات النووية. وفي عام ٢٠٠٨، حصلت نيودلهي على إعفاء من مجموعة موردي المواد النووية، وهي الآن مندمجة بالكامل في الأسواق النووية التجارية. وكوريا الجنوبية - إذا طورت ترسانتها الخاصة - ستكون مرشحا قويا للتنازل، بوصفها عضوا ملتزما بالقانون في المجتمع الدولي.

أحد المخاوف التي يتم التدرع بها عادة في المناقشات حول الأسلحة النووية الكورية الجنوبية هو خطر أن تؤدي قدرات سيول الجديدة إلى سلسلة إقليمية من الانتشار النووي. وبشكل خاص، قد يدفع تحول كوريا الجنوبية إلى نظام نووي اليابان إلى إعادة النظر في موقفها غير النووي. لكن



اليابان رفضت باستمرار الأسلحة النووية على الرغم من سنوات من التهديدات من بيونغ يانغ. من الصعب أن نزع أن طوكيو، التي ظلت حازمة في مواجهة كلمات بيونغ يانغ التهديدية، سوف تصاب بالذعر ردا على الخطوات القانونية المقيدة التي اتخذتها كوريا الجنوبية الديمقراطية لامتلاك أسلحة نووية.

ويخشى العديد من قادة كوريا الجنوبية أن يؤدي امتلاك أسلحة نووية إلى جعل بلادهم منبوذة مثل كوريا الشمالية. لكن لا يمكن لأي مراقب منصف أن يساوي بين سياسات سيول وبيونغ يانغ. لقد طورت كوريا الشمالية، وهي واحدة من أكثر الأنظمة الطغاة وحشية في العالم، ترسانتها النووية بشكل غير قانوني، فانتهكت أولا اتفاقيات معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ثم تجاهلت قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي حظرت ترسانتها النووية. ومن ناحية أخرى، فإن كوريا الجنوبية دولة ديمقراطية تحترم القانون وتفضل بوضوح عدم امتلاك أسلحة نووية. إن التحرك للحصول على قوة مستقلة بشكل قانوني، وردا على تهديدات جارتها، له ما يبرره تماما. وسوف يجد الزعماء في فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وأماكن أخرى صعوبة في شرح الأسباب التي تدعو إلى السماح لهم بامتلاك أسلحة نووية (بشكل مستقل أو من خلال المشاركة النووية) في حين يتعين على كوريا الجنوبية أن تعيش في ظل التهديدات النووية لدولة شمولية.

وستكون الصين غاضبة ومن المرجح أن تعاقب كوريا الجنوبية لأن بكين تعارض انتشار الأسلحة النووية، خاصة إلى حليف الولايات المتحدة الذي تشترك معه في الحدود. وكثيرا ما ضربت بكين دولا مثل أستراليا والنرويج والفلبين وغيرها بعقوبات اقتصادية لإجبارها أو معاقبتها على السياسات المختلفة التي تعارضها. والجدير بالذكر أن الصين فرضت عقوبات على شركة كورية جنوبية، لوت، عندما تعاونت مع سيول في نشر نظام دفاع صاروخي أمريكي الصنع في عام ٢٠١٧. والواقع أن تكاليف العلاقات المتضررة مع الصين لا بد أن تشكل اعتبارا أساسيا بالنسبة لقادة كوريا الجنوبية وهم يقررون إلى أي مدى يتعين عليهم أن يتحركوا على طول السلسلة النووية. لكن مثل هذه التكاليف - التي قد يتمكن أصدقاء كوريا الجنوبية من المساعدة في تخفيفها - أفضل من



استمرار التعرض للعدوان الكوري الشمالي. إن اتخاذ خطوات معتدلة لتعزيز الردع من شأنه أن يمنح كوريا الجنوبية الحماية والمرونة إذا ساءت العلاقات مع الشمال.

غالباً ما يتساءل الدبلوماسيون والمحللون الكوريون الجنوبيون لماذا تعامل الولايات المتحدة كوريا الجنوبية بشكل مختلف عن حلفائها الأوروبيين. لكن هذا السؤال يستند إلى فرضية خاطئة: طوال معظم العصر النووي، عارضت الولايات المتحدة الانتشار النووي، حتى بين أقرب حلفائها الأوروبيين. تم تصور المشاركة النووية لحلف الناتو كبديل لأعضاء الناتو الأوروبيين الذين يحصلون على أسلحتهم النووية الخاصة. في آسيا اليوم - كما هو الحال في أوروبا خلال الحرب الباردة - ستعارض الولايات المتحدة أي خيارات على طول السلسلة النووية حتى تكون هناك حاجة إلى حل وسط لمنع حلفاء الولايات المتحدة من مجرد امتلاك أسلحة نووية بمفردهم.

والخبر السار هو أن تحديات الردع المتزايدة، إذا تمت إدارتها بشكل جيد، يمكن أن تقرب واشنطن وسيول من بعضهما البعض. وسعت الولايات المتحدة لسنوات إلى مشاركة كوريا الجنوبية في الجهود الأمنية الإقليمية الأوسع. ومع ذلك، تظل كوريا الجنوبية خارج الحوار الأمني الرباعي المكون من أستراليا والهند واليابان والولايات المتحدة. وتتردد سيول في السعي إلى تعاون أوثق مع اليابان، ويبدو أنها غير متحمسة للانضمام إلى الولايات المتحدة واليابان وهولندا في حرمان الصين من التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج الحيوية. وفضلت سول إبقاء الحلف مركزاً على كوريا الشمالية والتهديد الذي يشكله تقدمها النووي. إذا كانت كوريا الجنوبية بحاجة الآن إلى مزيد من المساعدة من الولايات المتحدة في مجال الردع النووي، فيجب على سيول أن ترد بالمثل بدعم أكبر للمصالح الأمريكية الأوسع في المنطقة.

وأياً كان الاتفاق الذي قد تبرمته، يجب على سيول وواشنطن مواجهة مشكلة الردع المتنامية معاً. ويتعين عليهم أن يشرحوا أن مصدر المشكلة هو ترسانة كوريا الشمالية النووية غير القانونية وتهديدات نظام كيم باستخدامها. إذا قررت بيونغ يانغ خفض قدراتها النووية، فإن جهود كوريا الجنوبية للسلح النووي يمكن أن توضع على الرف. ولكن إذا لم يكن الأمر كذلك، فقد يقرر قادة كوريا الجنوبية العقلاء اتخاذ خطوات ذات مغزى نحو المزيد من الأسلحة النووية. ويجب على العالم أن يفهم.



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في ١٨-١١-٢٠٠٦، بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية بصورة علمية واستراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والاقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

للتواصل مع إدارة المركز :

www.hcsiraq.net



hcsiraq@yahoo.com



07810234002



2405



hammurabicenter2021



hcsiraq



hcsiraq

channel/UCuBniciFORwvqceT0l3xetg



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية - قرب السفارة الصينية

